قضـــية الاستقلال
بين حزبى الشـــعب والوطنى
فى البرلمان المصرى
١٩٣١ — ١٩٣٤

د. عاصم محروس عبد المطلب
مدرس التاريخ الحديث المعاصر
بكلية التربية — دمنهور
جامعـــة الاسكندرية

أسفرت انتخابات مجلس النواب ، التى أجرتهـــا حكومة اسماعيل صـــدقى عام ١٩٣١ عن فوز حزب الشعب بـــ ٨٤ مقعـــدا ، وحـــزب الاتحاد بـــ ٤٠ مقعـــدا ، والحزب الوطنى بـــ ٨ والمستقلين بـــ ١٤ .. ولم يدخل هذه الانتخابات حزبا الوفد والأحرار الدستوريون [١] .

وكانت هذه الهيئـــة التشريعية مكونة من عدد كبير من كبار الملاك، فقد بلغ عددهم بمجلس النواب ٥٨ عضوا ، بنسبة ٣٨٫٢٪ كما بلغت النسبة بمجلس الشيوخ حوالى ٥١٪ [٢] .

ولطبيعة تـــكوين حزب الشعب بعد ممارسة الحيـــاة النيابيـــة ، وتشكيل الأحزاب بأكثر من ستة سنوات .. كان من الطبيعى أن ينضم الى هـــذا الحزب ، كبار المـــلاك من الأحزاب الأخـــرى ، سعيا وراء مصالحهم لاسيما من حزب الأحرار الدستوريين .. ولقد حدث فعـــلا انشقاق داخل هـــذا الحزب بعد انضمامه الى الوفد ، كجبهة معارضة

(١) على الدين هلال : السياســـة والحكم فى مصر قبـــل ١٩٥٢ ، ص ١٣١ .

(٢) عاصم الدسوقى : كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ — ١٩٥٢ ، ص ٤٠ .

لحكومة صـــدقى .. فمعظم أغنيـــاء الحزب قد انضموا الى صـــدقى باشـــا (٣) .

فلقد انضم لحزب صـــدقى من الأحرار ، سلطان محمد السعدى، وهيب دوس ، توفيق دوس ، ابراهيم عبد العال المليجى ، سيف النصر موسى ، عبد المنعم رسلان ، على المنزلاوى ، عيسوى زايـــد ، محمـــد أبو الفتوح كما انضم لشيوخ الحزب على فهمى ، حسن على أبوجازية حبيـــب دوس وجميعهم من نواب الأحـــرار فى مارس ١٩٢٥ .. أما عبد العزيز سيف النصر ، فقد انتقل من حزب الاتحاد الى الأحرار عام ١٩٢٦ م الى الوفد عام ١٩٣٠ ، الى نواب حزب الشعب عام ١٩٣١ (٤). كما انضم لنواب صـــدقى من كان من نواب الوفد عام ١٩٢٥ مثل أحمد رمزى ، عبد الرازق وهبة القاضى ، مصطفى المنياوى .. وكـــذلك من شيوخ الوفد لنفس العام محمد راغب (٥) .

واذا كنا سنتعرض لبعض القضـــايا الهـــامة ، التى نوقشت فى البرلمان المصرى ، بين أعضـــاء حزب الشعب والمعارضة ، أى الحزب الوطنى فمن الواضح من تتبع مناقشات البرلمان المصرى فى تلك الفترة، أن موقف حزب الشعب ، هو تعبير عن الموقف الحكومى والدفاع عنه، وان تميز بعدم الانضباط الى حد ما ، بعد استقالة صدقى باشا ، وتحيز بعض الأعضاء تجاه صدقى وضد الحكومة .. أما الحزب الوطنى الذى كان اشتراكه فى هذه الانتخابات ، تعبيرا عن الاعتراف بنظام صـــدقى وتعديلاته الدستورية .. وان أنـــكر ذلك فان موقفـــه يتميز بصـــفة عامة ، بعدم الوضوح الى حد ما ، فتشهد قاعة المجلس عدم الوضوح والتنـــاقض بين أعضـــائه ، ازاء حكومة صـــدقى كما أنه فى القضايا

(3) Zayyid, M. Y. : Egypt's struggle for independence, p. 139.

(٤) عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٤٢ .
(٥) المرجع نفسه والصفحة .

السياسية كقضية الاستقلال الوطنى •• احتفظ الحزب الوطنى ، بمعارضة مبدأ التفاوض ، دون أن يقدم البديل ، ولم يدرك أن طبيعة النظام الذى سانده ، كانت هى العقبة فى اتمام المفاوضات ، وهى السبيل الوحيد أمام نظام صدقى وقتذاك ، فى الوصول الى حل للقضية المصرية ••• وسنحاول فى دراستنا لقضية الاستقلال أن نوضح ذلك •

أولا — قضية الاستقلال :

من أولى القضايا السياسية ، التى فشل نظام صدقى فى أن يتقدم بها خطوة واحدة ، هى قضية الاستقلال ، أو محاولة الوصول الى اتفاق سليم مع بريطانيا •

ومن الطبيعى أن تثار هذه القضية ، ويدور حولها النقاش ، فى خطب العرش المتعددة •• ولقد عجزت حكومة صدقى ، أن تخطو بهذه القضية خطوة واحدة ولو لفظيا ، فتكاد العبارات التى ذكرتها فى هذا الصدد ، واحدة فى معانيها ، وهو ما تناولته المعارضة كمأخذ على الحكومة ، ففى أول خطاب للعرش للحكومة فى ٢٠ يونيو سنة ١٩٣١ وهو اليوم الأول لافتتاح البرلمان •• كان تناول هذه القضية •• فجاء فى هذا الخطاب « وانى لمغتبط بأن علاقتنا بالدول الأجنبية، وبالأخص ببريطانيا العظمى ، على خير حال من المودة والصفاء ، وستجعل حكومتى نصب عينيها ، أنه خير ما تؤكده به علاقاتنا ببريطانيا العظمى ، وتزداد به المودة بين الأمتين الانجليزية والمصرية ، اتفاق شريف بين البلدين ، يصون حقوق البلاد ، وتستكمل به أسباب استقلالها ، ويؤمن الحكومة الانجليزية على استمرار ما بيننا من الصداقة والثقة المتبادلة » •

ونص خطاب العرش فى ١٧ ديسمبر ١٩٣١ :

« يسرنى أن أنوه بما تحرص عليه حكومتى ، من استبقاء علاقات

مصر بالدول الأجنبية — وبالأخص بريطانيا العظمى — على خير حال — من المودة والصفاء ، وأرجو أن يحين قريبا ، الوقت الذى تحل فيه المسائل المعلقة ، بيننا وبين الحكومة الانجليزية ، حلا شريفا تتوثق به عرى المودة والصداقة بين الشعبين المصرى والانجليزى ، وتستكمل به مصر أسباب استقلالها » •

وجاء بخطاب العرش سنة ١٩٣٢ :

« وانى لمغتبط جد الاغتباط ، بأن علاقاتنا بالدول الأجنبية ، وبالأخص بريطانيا العظمى ، لم تزل على خير حال من المودة والصفاء، ويسرنى أن حكومتى متفقة فى ذلك مع الحكومة البريطانية ، تستطيع أن تعالج قريبا ، وفى الوقت المناسب ، استئناف المفاوضات لحل المسائل المعلقة بين البلدين ، حلا تستكمل به مصر أسباب استقلالها، ويؤكد الى ذلك مابين البلدين من روابط الصداقة » •

ولم يتغير هذا المضمون فى خطاب العرش سنة ١٩٣٣ حيث قال « ومن أحب دواعى السرور الى ، أن علاقات مصر بالدول الأجنبية وعلى الأخص بالدولة البريطانية ، على خير حال من المودة والصفاء ، وان يحين قريباً الوقت ، الذى تحل فيه المسائل المعلقة بيننا وبين بريطانيا العظمى ، حلاً تستكمل به آثار استقلالنا ، ونوثق به عرى المودة والصداقة بين الشعبين المصرى والانجليزى » (٦) •

ومن ناحية أخرى ، فالردود على خطبة العرش ، تكاد تكون واحدة هى الأخرى •• فيؤكد مقرر لجنة الرد على خطبة العرش ، فى الدورة الأولى للمجلس ، وهيب دوس (شعبى) مارددته الحكومة، فالمجلس « سعيد بأن يشاطر حكومة جلالتكم ، شعور الغبطة ، بأن

---

(٦) مضابط مجلس النواب .. الجلسة الحادية عشر ١١ يناير ١٩٣٤ ص ٩٧ •

علاقات مصر بالدول الأجنبية ، تسودها المودة ويظلها الصفاء ، ويؤيدها أعظم التأييد ، فيما ترتئيه من أن خير مايؤكد علاقات المودة، بين بريطانيا العظمى ومصر ، ويوثق روابط الصداقة والتفاهم ، بين الشعبين الانجليزى والمصرى ، اتفاق شريف وطيد ، يحقق لمصر استقلالها كاملا ، ويضمن حقوقها فى السودان غير منقوصة » (٧) .

وفى يناير ١٩٣٢ — وكان وهيب دوس أيضا ، مقرر لجنة الرد على خطاب العرش — يتردد نفس المضمون فى الرد على خطبة العرش، اذ جاء فيه « ان المجلس ليقدر لحكومة جلالتكم ، حسن سياستها باستدامة علاقات مصر بالدول الأجنبية — وبالأخص بريطانيا العظمى — تسودها روح المودة والصفاء ، ويرجو معها أن تتاح الفرصة قريبا ، لحل المسائل المعلقة بين مصر والحكومة الانجليزية ، حلا وطيدا عادلا ، يؤكد روابط الصداقة بين الشعبين الانجليزى والمصرى ، ويضمن الاستقلال التام لمصر ، والاحتفاظ بحقوقها كاملة فى السودان » (٨) .

وبعد خروج صدقى مؤسس النظام من الحكم ، كان مشروع الرد على خطبة العرش ، كان مقررها دسوقى أباظة .. لا يختلف عن مشاركم الرد على خطب العرش السابقة .. فقد جاء فيه « ان من أكبر دواعى اغتباط المجلس ، أن تسود المودة علاقات مصر بالدول الأجنبية ، وعلى الأخص بريطانيا العظمى ، وتنتظر أن تتوج روابط صداقتنا ، بحل المسائل المعلقة ، حلا يضمن الاستقلال التام لمصر ، والاحتفاظ بحقوقها كاملة فى السودان » (٩) .

---

(٧) المصدر نفسه .. الجلسة الخامسة أول يوليو ١٩٣١ ، ص ٤٢ .

(٨) المصدر نفسه .. الجلسة الخامسة ٤ يناير ١٩٣٢ ، ص ٤٣ .

(٩) المصدر نفسه .. الجلسة الثامنة ٩ يناير ١٩٣٤ ، ص ٨١ .

فلم يكن هنـــاك اختلاف جوهـــرى ، بين الخطوط العـــامة التى تضمنتها خطب العرش ، فى ظل هـــذا النظام ، فى هذه القضية ، وبين ماجاء فى الردود على هـــذه الخطب ، وهو رأى السلطة التشريعية أى نواب الحزب •

ولم تذكر خطب العرش الحقوق المصرية فى السودان ، بلتضمنها الردود على هذه الخطب ، وربما كان ذلك تحت ضغط الحزب الوطنى ، ولقـــد أشار محمد حافظ رمضان ، زعيم الحزب والمعارضة فى مجلس النواب ، الى ضرورة ذكر السودان فى خطب العرش ، وانه يجب أن لانفتر عن المطالبة به « فالفاتيكان مثلا ، يطالب الى الآن فى تقاريره السنوية ، بمقاطعـــات فصلت عنه من مئات السنين ، وكذلك فرنســا كانت تطالب بالالزاس ، وظلت تطالب بهــا نصـــف قرن ، حتى جاء الوقت المناسب وأعيـــدت اليها •• اننى أريد أن أجعل السودان الزاسا لمصر •• » (١٠) •

ويؤكد عبد الحميد سعيد ، (وطنى) من أن السودان ، يجب أن يذكر فى مقـــدمة خطبـــة العرش ، لاسيما بعد الادعاءات التى ادعتها انجلترا ، على لسان ساستها وخطبـــائها ، والتى ترمى الى جعل مصر جزءا من الامبراطورية الانجليزية ، لتصل من وراء ذلك ، الى فصـــل الســـودان عن مصر ، فان «الســـودان من مصر ، بمثـــابة الرأس من الجسد ، وان القابض على حبل المشنقة ، ينفذ فينـــا حكم الاعدام فى أى وقت أراد •• » (١١) •

كما ينتقد ما جاء فى مشروع الرد على خطاب العرش ، من عبارة « وتنتظر أن تتوج روابط صـــداقتنا ، بحل المسائل المعلقة ، حلا يضمن

---

(١٠) المصدر نفسه .. الجلســـة الخامســـة أول يوليو ١٩٣١ ، ص ٤٥ •

(١١) المصـــدر نفسه ، ص ٤٧ •

الاستقلال التام لمصر ، والاحتفـاظ بحقوقها كاملة فى السودان » •• ويتساءل لم قيل الاستقلال التـام لمصر ، ثم عقب ذلك بحقوقنا الكاملة فى السودان ؟•• فهـذا تفريق بين جزئين متصلين لن ينفصلا أبدا ، وانه كان يجب أن يقال ، الاستقلال التـام لمصر والسودان ، فالسودان جزء لايتجزأ من مصر ، وانه ملك لأبنـاء وادى النيل •• وأشار الى التصرفات البريطانية فى السودان ، وعدم علم الحكومة المصرية شيئا عن قوة السودان رغم مايدرج فى الميزانيـة المصرية ، لمساعـدة قوة الدفاع عن السودان •• وان السودان قـد مثل فى معارض خاصـة بالمستعمرات الانجليزية ، بل ومثل فى مؤتمر دولى ، دون علم مصر •• وان اغفال السودان فى خطاب العرش ، وفى كل مناسبة « يجعلنا آثمين مجرمين فى الواجب مستسلمين للغاصب •• » (١٢) .

وتناول نائب الحزب الوطنى ، كذلك بالنقد عبارة « حقوق مصر فى السودان » فهى عبارة مطاطة المعنى ، غير محددة ، فلقد فسرتهـا بريطانيـا ، بأنهـا تنحصر فى « قسمة مياه النيل لا أكثر ولا أقل »•• ويرد وهيب دوس ، مقرر لجنـة الرد على خطاب العرش ، بأن التعبير « قد يتسع لـكافة حقوقنا فى السودان ، حتى الملكية المطلقة ، وقـد تضيق ، فلا يشمل الا حق مصر فى جزء من مياه النيل » (١٣) ، ولـكن المخرج أو مربط الفرس ، هو قدرة الحكومة التى أوليناهـا الثقة ، فى المحافظة على هذه الحقوق ، بأكثر مما نطلبـه منها فى هذا السبيل•• وعلى كـل حال فانها لن تبرم فى الأمر شـيئا ، الا بعـد أن تعرض المسألة على المجلس ، فمرجع الأمور الى حضراتكم أولا وأخيرا » (١٣).

ويؤكد عبـد العزيز الصـوفانى ، قطب الحزب الوطنى ، هـذه السياسة ، وان التعلل بأن حق مصر فى السودان ، سواء ذكر فى خطبة

---

(١٢) المصدر نفسه .. الجلسة التاسعة ٩ يناير ١٩٣٤ ، ص٨٣ .

(١٣) المصـدر نفسـه .. الجلسـة الخامسـة أول يوليو ١٩٣١ ص ٤٧ ، ٥٦ .

العرش ، أو لم يذكر فهذا « مالا يمكن أن يقبله العقل ، وأرى كما سبق أن قلت ، انه مادام الحق ثابتا ، فلا ضير من تكراره فى كل وقت من الأوقات ، زيادة فى تثبيته » [١٤] .

وهاجم نواب الحزب الوطنى أسلوب التفاوض ، التى تنوى الحكومة اتباعه . ولقد حاول هؤلاء النواب ، فى الدورات البرلمانية لهذا المجلس ، ابراز فساد أسلوب المفاوضة ، وهو مايرفضونه .. دون أن يقدموا البديل .

فأكد رئيس الحزب والمعارضة ، فشل هذه السياسة ، فقد ذهب « كل رؤساء الحكومات الى لندن ، ولم يعودوا الينا بالاستقلال المزعوم ، فلا يوجد صك للاستقلال ، يأخذ المغتصب حقه به من المغتصب ، ففى المفاوضات تحولت المصالح البريطانية الى تحفظات للاستقلال ، ومن تحفظات الى حقوق .. والنتيجة لا شىء ، فانحدرت قضيتنا فى منحدر ، الله وحده يعلم من الذى يستطيع أن يرفعنا منه » . فيوضح محمد حافظ رمضان ، منطق الحزب الوطنى فى هذه القضية ، وهو بعيد عن الواقعية ، الى درجة مثالية خيالية كبيرة ، فيقول « أنبئونى : اذا كانت بريطانيا ، ترى ان بقاء احتلالها ، أصبح غير مرغوب فيه ، اذا كانت على زعمها ، لاتريد الا المحافظة على قناة السويس ، اذا كانت تريد أن تجلو عن بلادنا ، فما الذى منعها ، من أن تنقل جنودها الى القناة ، من تلقاء نفسها ؟ لم تطلب منا توقيعا ؟ لم تطلب منا صكا ؟.. هناك جواب واحد ، هو انها تريد أن يصبح مركزها غير الشرعى شرعيا .. » [١٥] .

ويدافع عن مبادىء الحزب الوطنى فى هذا الصدد ، ويدفع عنها تهمة الجمود ، بل ويصل الى أن الاصرار ، على اتباع أسلوب

---

(١٤) المصدر نفسه .. الجلسة التاسعة ٩ يناير ١٩٣٤ ص ٨٩ .

(١٥) نفس المصدر الجلسة الخامسة أول يوليو ١٩٣١ ، ص ٤٦ .

التفاوض غير المجدى ، هو الجمود ذاته ، فلقد « تعاقبت الحكومات فى مصر ، واتفقت جميعاً على اتباع هذا الطريق ، رغم أن التجارب أثبتت ، والحوادث نطقت بأنها طريق غير مجدية، ولا موصلة للاستقلال، ومع ذلك يقولون ، ان خطط الحزب الوطنى جامدة صامدة ، فهل يكون الجمود فى خطط الحزب الوطنى ، أم فى خطط تلك الحكومات المتعاقبة ؟ » (١٦) .

ويبين مصطفى الشوربجى أساسيات التفاوض ونتائجه .. فالمفاوضة لا تأتى بالاستقلال ، بل ينتج عنها الانقسام والتحزب والتشيع ، وأنها لا توصل الى الاتفاق السليم ، لأن الاتفاق لايكون الا بين طرفين متقاربين ، فى آرائهما وأغراضهما ، فأى « اتفاق تريدونه ، وانجلترا تود استعبادنا وابتلاع حقوقنا ؟ بينما نريد نحن كما تقولون الاستقلال التام لمصر والسودان . أن الفرق كبير ، بين ماتريد هى وبين مانريده نحن ، وليس من الخطط العملية فى شىء ، أن نسعى الى الاتفاق بيننا وبين الانجليز ، مادام الفرق بيننا وبينهم فى الغرض ، كالفرق بين السماء والأرض .. » (١٧) .

ويحاول النواب الشعبيون ، تفنيد آراء الحزب الوطنى ، فيشير النائب محمد عزيز أباظه ، الى أن فشل المفاوضة فى الماضى ، لم يكن راجعا الى فساد الخطة فى ذاتها ، ولكن السبب راجع ، الى أن الذين كانوا يقومون بتلك المفاوضة ، لم تمكنهم كفايتهم ، أو استعدادهم ، من الوصول الى حل حاسم لاستخلاص حقوق البلاد .. ولكن المفاوضة التى ستجرى على يد الحكومة القائمة ، فستتم على القواعد « التى بينها لنا حضرة صاحب الدولة فى العام الماضى ، وهى قواعد قابلها المجلس كله ، بالحفاوة والاستحسان » (١٨) .

---

(١٦) نفس المصدر الجلسة الخامسة ٤ يناير ١٩٣٢ ، ص ٤٦ .
(١٧) نفس المصدر الجلسة الخامسة أول يوليو ١٩٣١ ، ص ٥٢،٥٣
(١٨) المصدر نفسه : الجلسة الخامسة ٤ يناير ١٩٣٢ ، ص ٤٩ .

ويوضح وهيب دوس .. سلامة أسلوب المفاوضة ، ويستشهد بأن محاولة المفاوض المصرى ، الوصول الى الاتفاق ، المرة بعد المرة ، وعودته بدون أن يتفق « لدليل قاطع ، على أنه فى كل الأدوار ، لم يرى فى المفاوضة ، سببا للانتقاص من حقوق البلاد ، بل دليل على أنه كان يسعى الى الحق كاملاً ، ولما لم يصل اليه ، عاد الينا وهذا ماحدث بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٣٠ » .. وأن المفاوضة ، هى الوسيلة الوحيدة للتفاهم ، ولا يستطيع أحد أن ينكر فضلها ، فالحماية التى فرضت قسرا فى عام ١٩١٤ ، قد رفعت ولو شكلا ، وزالت نتائجها القانونية ، اثر المفاوضات الشاقة التى قام بها ثروت باشا ، فلا سبيل لانكار فائدة المفاوضة ، لأن « كل مفاوضة كانت تنقلنا خطوات الى الأمام ، وكانت تأتى بنتيجة تزيد على سابقتها ، وكان كل مفاوض يسترشد بالمفاوضة السابقة ، فلم هذا الخوف من خطة المفاوضة ؟ » ، واستفسر من المعارضة ، عن ماهية السبيل الى استخلاص حقوق البلاد « اذا كنتم تتنكبون طريق المفاوضة ؟ » [19] ويتعرض اسماعيل صدقى ، للرد على رفض الحزب الوطنى لأسلوب المفاوضة للحصول على اتفاق ... فان أحوال العالم بعد الحرب العالمية الأولى ، مبنية كلها على التفاهم ، وان حل المنازعات بين الدول ، وفى كل مكان ، لايتم بحد السيف بل بالاقناع والتفاهم ، « وهذه أصبحت سنة الدول جميعا ، فلا يمكننا ونحن الضعفاء ، أن نشذ عن هذه السنة ، التى يستفيد منها الضعيف أكثر مما يستفيد منها القوى ، تلك هى سنة الاقناع والتسلح بالحق .. » [20] .

والمهم أنه رغم ملاحظات رئيس الحزب الوطنى ونوابه ، فىجلسة أول يوليو ١٩٣١ ، على مشروع الرد على خطاب العرش .. فقد تمت الموافقة عليه بالاجماع والثقة بالوزارة [21] .

---

(١٩) المصدر نفسه : الجلسة الخامسة أول يوليو ١٩٣١ ، ص٥٥ .
(٢٠) المصدر نفسه : ص ٥٨ .
(٢١) المصدر نفسه : ص ٥٨ .

ومما سبق نؤكد على عـدة أمور :

أولا .. انه لم يحدث تطور حتى فى العبـارات التى صـاغتها الحكومة ، أو مجلس النواب ، فى الرد على خطبة العرش ، وذلك بالنسبة للقضية المصرية ، ولقـد استمر هـذا النظام حوالى أربع سنوات ... وهى فترة توقفت فيهـا محاولة الوصول الى اتفاق مع بريطانيـا .. وهو أمر لم يحدث منذ تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

ثانيا .. ان ماذكر فى خطب العرش ، والرد عليها ، من تحسن وصفاء العـلاقات المصرية مع البلاد الأجنبية ، لاسيما بريطانيا .. لم يستخدم فى القضـايا السياسية الهامة المعلقـة ، وكمـا يقول ممثل المعارضـة فى مجلس الشيوخ « جميل أن تكون حالة المودة والصفاء بين مصر والدول ، ولـكن أجمل من ذلك ، أن نقف على أثر لحسـن المودة والصـفاء هذه » . فلم تعمل الوزارة على الاستفادة من حالة الصفاء كما جاء فى بيانها » وهى على أحسن مايكون من المودة والصفاء مع الدول « لحل بعض المشاكل القـائمة ، بين مصر وهـذه الدول ، واستغلال هذه الحالة ، لمحاولة التخلص من قيود الامتيازات الأجنبية ، أو دخول عصبة الأمم » (٢٢) .

ثالثا .. ان الحزب الوطنى فى معارضـته لأسلوب المفاوضة ، لم يقـدم البديل بل ان ماعرضـه محمد حافظ رمضان عند تسـاءله « اذا كانت تريد أن تجلوا عن بلادنا فمـا الذى منعهـا .. » ليس منهجاً ، بل هو أمر بعيـد عن المنطق والواقع ، ورغم هذه المعارضـة فيوافق الحزب على خطبـة العرش ، والرد عليهـا والمتضمن المفاوضة أسلوبا للأتفـاق ، بين بريطانيـا ومصر ـ كما حدث فى مجلس النواب فى الجلسة الخامسة أول يوليو ١٩٣١ ! (٢٣) .

---

(٢٢) مضابط مجلس الشيوخ جلسة ٦ ، ١٦ يناير ١٩٣٣ ، ص٤٤ .

(٢٣) ص ٤٤ ، ٤٦ .

رابعا •• لم يدرك الحزب الوطنى أن الموقف المصرى ازاء قضية الاستقلال ، انما هو أمر يتوقف على قطبى القضية ، مصر وانجلترا ، والعوامل المحلية والدولية المؤثرة على كل منهما •• وضـــعف الحكومة المصرية ، وأقصـــد بذلك عدم وجود السند الشعبى لها ، من العوامل المؤثرة ، بل والمحيطة ، لرغبة بريطانيـــا فى الوصـــول الى اتفـــاق مع الحكومة المصرية •• لأن المقصـــود ليس عقـــد الاتفـــاق ، بل ضمان تنفيذه ••• ومن هنا كان تجميد القضية المصرية فى ظل هذا النظام •

واذا كان نظام صدقى لطبيعته أدى الى تجميد القضية المصرية•• فلم يكن ذلك مما يهـدف اليه صـــدقى نفسه •• الذى كان يعتبر أن الاتفاق مع بريطانيـــا ، عاملا أساسيا لتـــدعيم حكومته •• فقد أعلن صـــدقى أكثر من مرة ، بأنه يتوق الى التفاوض مع الحكومة البريطانية، من أجل اتفاق يعطى مصر الاستقلال التام [٢٤] • وكان شغوفا لهـــذه المفاوضـــات ، من أجل الحصول على التأييـــد البريطانى لحكومتـــه ، والخطوات التى اتخذها للمحافظة على القانون والنظام فى مصر [٢٥] •

ولكن القطب الآخر للمفاوضة — وأعنى به الحكومة الانجليزية — لم يكن مطمئنا فى التفـــاوض مع حكومة تفتقد التأييد الشعبى ، فقبل وبعد المحادثات التى تمت بين صـــدقى وسيمون فى سبتمبر ١٩٣٢ •• كانت جريدة التيمس اللنـــدنية ، تنصـــح صـــدقى بعدم الدخول فى مفاوضـــات مع الحكومة البريطانية ، بسبب نقص التـــأييد الشـــعبى لحكومته [٢٦] •

وكان هـــذا هو موقف الحكومة البريطانية ، ازاء حكومة صـــدقى والنظام الذى أقامه •• ففى مناقشات مجلس العموم البريطانى فى ٢٩

(24) Zayid, Op. cit., p. 140.

(25) Vatikutis, P.J. : The Modern history of Egypt, p. 284.

(26) Zayid, Op. cit., p. 140.

يوليو ١٩٣٠ ، مايؤكد هذه الحقيقـة ، أو هذه السياسة ، ففى اجابة لمستر رامزى مكدونالد ردا على ما أثاره تشرشل ، حول حوادث الاضطراب فى مصر ، والتدخل البريطانى — أوضح بأن الجميع يعلمون « حق العلم أن المعاهدة ، التى تبرم بين انجلترا ومصر ، ستعقد على أساس التحفظات الأربعة ، وان تلك المعاهدة لايمكن أن نوافق عليها، الا حكومة تتمتع على كل حال ، بقسط كبير من التأييد فى مصر » [٣٧] . وهو مايشير اليه هندرسن صراحة بأن « الأسباب التى أدت الى عدم الاستمرار مع حكومة محمد محمود ، مازالت تقوم بالنسبة لحكومة صدقى ، وان تفكيرنا لابد أن يعقد على أنه فى النهاية ، لابد من حكومة أغلبية ساحقة للتعامل معها .. » [٢٨] .

وفى نفس جلسة مجلس العموم السابقة ، يؤكد مكدونالد بأن الاتفاق مع الحكومة المصرية يجب ألا تسبقه « محاولة أخرى لطبخ كشوف الانتخابات ، وتضيق حقوق الناخبين » ، مما يعطى خصوم صدقى فرصة القول بأن هذا الاتفاق تم وراء ظهور الأمة المصرية، وان الأمة مسؤولة عن تنفيذه ، بوجه من الوجوه .. » [٢٩] كما طالب هندرسن من المندوب السامى ، أن يبدد الفكرة الخاطئة عند الملك « بأننا نريد عزل النظام البرلمانى ، فالحكومة المتمتعة بالأغلبية البرلمانية ضرورية لتتفاوض معها الحكومة البريطانية ، حتى تطمن عدم نقد المعاهدة معها من حكومة تالية » [٣٠] .

ويشير ممثل المعارضة فى مجلس الشيوخ ، الى هذه الحقيقة ، عندما ذكر أن الحكومة البريطانية ، كانت دائما هى التى تدعو مصر

---

(٢٧) وثائق عابدين محفظة رقم ٣٧٧ (المسألة المصرية) .
(٢٨) مصطفى النحاس جبر : سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩١٤ — ١٩٣٦ .. رسالة دكتوراه غير منشورة ، ص ٤٢٠ .
(٢٩) وثائق عابدين محفظة رقم ٣٧٧ .
(٣٠) مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٤٢٠ ، ٤٢٩ .

الى المفـــاوضات ، فهى التى دعت عدلى يكن وسعد زغلول عام ١٩٢٤، ثروت باشا عام ١٩٢٧ ، محمد محمود عام ١٩٢٩ ومصطفى النحاس عام ١٩٣٠ ، أما بعد سنة ١٩٣٠ الى الآن ونحن فى سنة ١٩٣٣ فلم تجب الحكومة البريطانية طلب الحكومة المصرية للمفاوضة •• » (٣١) •

كما أن الرغبة المصرية فى التفـــاوض ، والتى تنـــــاولتها خطب العرش المختلفـــة ، وهو سبق الاشـــارة اليها ، لم يكن يقـــابلها شيء من الجانب البريطانى ، أو نفس الاهتمام •• وهو ما أشـــار اليه محمد حافظ رمضان زعيم الحزب الوطنى بمجلس النواب ، وكذلك حســـن صبرى ممثل المعارضة فى مجلس شيوخ (٣٢) •

واستعرض ممثل المعارضة فى مجلس الشيوخ ، كافة التصريحات البريطانية فى هذا الصـــدد ، من رئيس وزرائهـــا ، ووزير خارجيتها، ووكيلها فى مجلس العموم البريطانى ، وهى تعكس مدى ضعف الحكومة المصرية ، وعـــدم قـــدرتها على حل القضـــية المصرية لفقـــدها التأييد الشعبى ••• وكان استعراضه لهذه التصريحات على الوجه التالى :

أولا •• تصريح لرئيس الوزارة البريطانيـــة بمجلس العموم فى يوليو ١٩٣٠ (وهو رئيس الحكومة البريطانية عام ١٩٣٣) وجاء فيـــه « وقبل أن تصل الينـــا حوادث الاسكندرية المزعجة ، كانت أرســـلت

---

(٣١) مضابط مجلس الشيوخ .. الجلسة السادسة ١٦ يناير ١٩٣٣ ص ٤٥ .

(٣٢) نفس المصـــدر والصـــفحة ، مضابط مجلس النواب الجلسة الحادية عشر ١١ يناير ١٩٣٤ ، ص ٩٧ .

(٣٣) اتبع الوفـــد التحرك الجمـــاهيرى ممثلا فى زياراته للمديريات والمظاهرات التى حركها لمواجهـــة نظـــام صـــدقى .. ومنهـــا المظاهرات بالاسكندرية .. وتصدت قوات صدقى لهذه المظاهرات فحدثت الخسائر .. وفى مظاهرات الاسكندرية بلغ عـــدد القتلى ٢٠ والجرحى ٥٠٠ غصت بهم مستشفيات المـــدينة وترتب على حوادث الاسكنـــدرية البـــلاغ البريطانى =

التعليمات للمنـــدوب السامى ، ليوضح بجـــلاء ، ان حكومة صـــاحب الجلالة البريطانيـــة ، ماقصدت أن تستعمل آلة للاعتداء على الدستور المصرى ، واليكم النص الانجليزى :

«Had been instructed to make it quiet clear that his Majesty's Government did not intend to be used as an instrument for attack on Egyptian Constitution».

ثانيا •• فقد سأل مستر ريس ديفز Rhys Davies فى ٩ نوفمبر ١٩٣٢ « عمـــا اذا كانت الحكومة عازمة أن تشترط ، عندما تتفاوض فى أى تاريخ مستقبل ، لعقد معاهـــدة مصرية انجليزية ــ ان معاهـــدة كهذه ، يجب أن يصـــادق عليها برلمـــان مصرى ، منتخب انتخابا حرا ــ وعما اذا كان البرلمان المصرى الحالى يعتبر داخلا فى هذا النوع » •

فأجاب السير جون سيمون وزير الخارجية « ان السؤال غرضى محض ، لتعلقـــه بحالة لم تنشأ بعد » ثم قال « ولا يليق بى أن أصدر حكما على النظم البرلمـــانية الموجـــودة الآن بمصر ، ثم أشـــار جون سيمون ، الى التصريح الذىأدلى به المستر ايدن وكيلوزارة الخارجية، جوابا على سؤال مستر ترتون Turton الموجه فى ٢٧ أكتوبر ســـنة

=

بتحميل حكومة صـــدقى والنحاس مسئولية حماية أرواح وممتلكات الأجانب وارســـال بارجتين بريطـــانيتين للمحـــافظة عى أمن وســـلامة الأجانب . والحقيقة أن الأوامر كانت واضـــحة للمتظاهرين بالابتعـــاد وعدم التعرض للاجانب وهو ما وعاه المتظاهرون ولم تسفر حوادث الاسكندرية الا عن قتل أحد الايطاليين ونهب بعض السفن الأجنبيـــة وكان ارسال البارجتين تفويتا على ايطاليا فى ارســـال سفينة حربيـــة ايطالية (عبد العظيم رمضـــان : تطور الحركة الوطنيـــة ص ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، مصطفى النحاس جبر ، سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنيـــة ١٩١٤ ــ ١٩٣٦ رسالة دكتوراه جامعـــة القاهرة ، ص ٤٣١ ــ ٤٣٢) .

١٩٣٣ ، فهو يحدد — موقفنا ازاء نوع الحكم الحالى — وتصريح ايدن ، الذى يشير اليه وزير الخارجية ، هو « لانحتفظ بشىء فيما يتعلق بالوزارة Administration المصرية الحالية كوزارة نمت معها العلاقات الانجليزية المصرية ، ويمكن أن تستمر فى النمو ، فى وقت وبالطريقة الأكثر ملاءمة للغرض •• » (٣٤) •

ثالثا •• فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٢ وفى مجلس العموم ، سأل المستر روس تيلور « عما اذا كانت تقدمت مقترحات للمفاوضات ، فى عقد معاهدة انجليزية مصرية » ، فأجاب المستر ماكدونالد ، رئيس الوزراء بالنفى و « لكن الحكومة البريطانية كانت تعلم ، منذ تلاوة خطاب حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد ، فى حفلة افتتاح البرلمان المصرى ، فى شهر ديسمبر الماضى ، أن الحكومة المصرية ، تتوق لفتح باب المفاوضات فى الوقت المناسب » •

رابعا •• فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ وفى مجلس العموم ، سأل المستر تشرشل وزير الخارجية « هل لفت نظره الى التصريح ، الذى ورد حديثا ، فى خطاب العرش الذى القاه جلالة الملك فؤاد ، وهو يتضمن أن المفاوضات لعقد معاهدة بين بريطانيا ستتجدد فى وقت قريب » • فرد عليه ايدن وكيل الخارجية قائلا « اطلعت على أنباء هذا التصريح فى الصحف ، ولكن لم يصل بعد النص الرسمى للخطبة — على أن صديقى العزيز ، يقدر أنه مادامت سياستنا فى مصر ، قائمة على تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ ، فان للحكومة المصرية الحق فى تتوقع استئناف المفاوضات — لم أر فى هذه الخطبة عبارة لاتعترف، بأن موافقة الفريقين ، أمر مطلوب قبل امكان البدء فى المفاوضة » (٣٥) •

ففى مقابل الالحاح المصرى فى طلب المفاوضة ، كانت التصريحات

---

(٣٤) مضابط مجلس الشيوخ ١٦ يناير ١٩٣٣ ، ص ٤٥ ، ٤٦ •

(٣٥) المصدر نفسه : ص ٤٥ — ٤٧ •

البريطانيـــة ، تعتبر أن مسألة المفاوضـــات ، مسألة فرضية .. ويرى العضو ، ان ذلك راجع الى ضعف الحكومة المصرية ، ويؤيد وجهة نظره بما نشره المحرر السياسى لجريدة الديلى تلغراف، وهو من أكبر المحررين السياسيين فى انجلترا ، وما نشرت خلاصته الأهرام فى ٥ يناير ١٩٣٢ حيث جاء فيـــه :

« ولـــكن هـــذا الوقت المنـــاسب ، (للمفاوضات) — لم يحن بعد كما نبـــه صدقى باشا الى ذلك مرارا من لندن ، على غير طائل ، وفوق ذلك فان من الشروط الأولى لفتح باب المفاوضـــة لعقد معاهدة، أن يكون الاستقرار الداخلى فى مصر مضـــمونا ، كما لابـــد أن يكون صدقى باشـــا قـــد فهم ذلك ، ولـــكن هذا مالا يستطيع حتى صـــدقى باشـــا ، أن يدعى أنه حصـــل عليه ، ثم يلوح من أحـــداث التطورات السياسية فى مصر ، أنه يبعد الآن أن يحصل على هذه الغاية أكثر من قبل » .. ويرى العضو بعد هـــذا العرض ، أن هنـــاك ترابطـــا بين الاستقرار الداخلى — وهو ماينفى وجوده العضو — وبين المفاوضات من أجل الاتفاق مع بريطانيا [٣٦] .

وكان ذلك لب القضـــية فى العلاقات المصرية البريطانية ، وأدرك ذلك البريطانيون والمصريون على السواء ، فتذكر السياســـة فى أحـــد مقالاتهـــا ، تصريح الســـير برسى لورين فى ١٧ أكتوبر ١٩٢٩ ، بأن « المعاهـــدة الوحيدة التى لها قيمة حقيقيـــة فى نظر بريطانيا ، التى يكون ثمت أمل حقيقى فى أن تكون ثابتة نهائيـــة ، هى المعاهدة التى تعقـــد مع مصر الحرة ، وبرضى المصريين المطلق من كل قيد ... واذا كان امضـــاء وثيقـــة ، أو ابرام معاهدة ، من الحوادث الهامة فهذ قد أصبح فى الوقت الحاضر ، غير كاف فى تعـــامل الأمم ، مع بعضـــها

---

(٣٦) المصـــدر نفسه : ص ٤٤ — ٤٧ .

بواسطة حكوماتها ، وان كانت الأمم التى اختارتها ، بل يجب أن تقترن ارادة تنفيذ المعاهدة بالرغبة فى امضائها •• » [٣٧] •

وهو ما دفع السير برسى لورين ، عندما أدرك فشل صدقى ، فى الحصول على التأييد الكافى لحكومته ، الى أن يقترح على عدلى باشا ، بطريقة غير رسمية ، بتشكيل حكومة قومية من كافة الأحزاب وبرياسته •• وان بريطانيا تؤيد ذلك ، وهو مايؤدى بأن تعقد بريطانيا اتفاقاً مع مصر ، على أساس مشروع اتفاق ١٩٣٠ ، بل وستنصح بعودة دستور ١٩٢٣ [٣٨] • وذلك بالنظر لاضطراب الأمن فى مصر ، وهو مايثير القلق بين البريطانيين المقيمين بها [٣٩] ويعنى ذلك انهاء نظام صدقى كلية •

كما تنشر السياسة اجابة وزير الخارجية البريطاننية ، على سؤال سير كنجسلى ، حول الاستعداد للمفاوضة مع الحكومة المصرية ، على أساس مشروع معاهدة ١٩٣٠ •• انه « اذا أعربت أية حكومة مصرية، تتمتع بثقة الأغلبية فى برلمان ، منتخب انتخابا حرا ، عن رغبتها فى استئناف المفاوضات المعلقة منذ الربيع الماضى ، فان الحكومة البريطانية ، على استعداد لأن تلبى هذه الرغبة ، علىأساس الاقتراحات التى تضمنتها معاهدتها •• » [٤٠] •

وقد أيدت هذه السياسة البريطانية ، أو عبرت عنها الصحف البريطانية مثل مانشرته الصنداى تيمس ، بأن « أية معاهدة توقع فى ظل نظام الحكم الحاضر ، أو الدستور الذى لم ينفذ بعد ، لايمكن أن

---

(٣٧) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسة .. الحولية السابعة ، ص ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ •

(38) Jayid., op. cit., p. 141, 142.

(39) Vatikiotis, op. cit., p. 284.

(٤٠) أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص ١٣٦٦ •

تقبلها الأمة ، ولو كانت مطابقة لمشروع محمد محمود — هندرسن ، أو لمشروع ٩ مايو الماضى ، أو كانت أفضل منهما • ونحن نكرر اليوم هذا الرأى ونؤيده ، نكرر أنه يجب أن يكون مفهوما ، بكل صراحة وجلاء ، أن أى برلمان ينتخب تحت النظام الصدقى ، لا يمكن أن يبرم معاهدة مع انجلترا ، أو تكون قابلة للبقاء •• » (٤١) •

وتعلق السياسة ، على مثل هذه التصريحات البريطانيـــة ، مؤكدة الارتباط الواضح والتـــام ، بين النظام الداخلى فى مصر واستقراره ، وبين حل القضية المصرية مع بريطانيا ، وان دستور صـــدقى ونظامه ، قد جمد العلاقات المصرية البريطانية ، أو القضية المصرية •

فالاستعداد البريطانى لاستئناف التفاوض ، كان واضـــحا منـــذ فشل مفاوضات ربيع ١٩٣٠ ، فقد أعلن المستر هندرسون ، بأن مشروع اتفـــاق ١٩٣٠ مازال مقاما ومتيسرا ، وانه وزملاءه ، مستعدون لبـــذل الجهد للوصـــول الى اتفاق بالنسبة للمسائل المتبقية على أن توضع فى مذكرة تضـــاف لمشروع الاتفـــاق — (١٩٣٠) — وذلك لجعل التوقيع ممكنا (٤٢) • كما كانت دار المنـــدوب السامى ، لا تزال يحدوها الأمل، فى استئناف المفوضات وبقـــاء الوزارة النحاسية الثانية فى الحكم ، بل لقـــد عرض المندوب السامى على توفيق نسيم — الذى جاءه موفدا من قبل الملك — تـــكليف رئيسى مجلسى الشيوخ والنواب ، بالتوســـط لدى الملك والنحاس ، بغية انهاء الخلاف بينهما (٤٣) •

ولـــكن نظام صـــدقى أفسد هذه القضية ، فتقول السياسة بأن صـــدقى باشا ومن يؤيده ، لايستطيع واحد منهم أن ينكر ، أن صدور الدستور الجديد ، الذى وقفت الأمة بأحزابها جميعا ضده « يقضى الى

---

(٤١) المرجع نفسه : ص ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ .

(42) Jayid., op. cit., p. 135.

(٤٣) سامى أبو النور : دور القصر فى الحيـــاة السياســـية فى مصر ١٩٢٢ — ١٩٣٦ ، ص ٢٤١ .

حين زوال هـذا الدستور ، على كل رجاء فى العود ، الى المفاوضات بين مصر وانجلترا ، لعقد الاتفاق المرغوب عقده من الجانبين المصرى والانجليزى •• » ، فنظام صدقى هو العقبة ، فى الوصول الى اتفاق مع انجلترا ، وهو أمر يعود بالضرر على مصر ، لأنه بعد الاتفاق ، يمكن الغاء الامتيازات الأجنبية ، وتوزيع الضرائب بالعدالة على الجميع ، ولعل « هذا السبب » هو الذى يجعل الأجانب ، يقفون الى جانب وزارة صدقى ، لأنها توفر لهم الامتيازات وتعفيهم من الضرائب، وتترك حملها الثقيل على الفلاح المسكين •• » (٤٤) •

فصدقى باشا لا يمثل الا نفسه ، أو نفسه والملك ، وان الانتخابات التى أجراها زائفة ، وقد قاطعها حزب الوفد الذى يمثل أغلبية الشعب •• وكذلك الأحرار الدستوريون •• والبرلمان الذى أوجده ، لا يمثل الأمة بل مجموعة من طلاب المصالح الشخصية •• فكيف يرى الانجليز ذلك ، ويدخلون معه فى مفاوضات رسمية ، ويعقدون معه اتفاقا ، فان كان صدقى « قد تصور ذلك فهو اذن كان رجلا غير واقعى ، يسبح فى عالم من الأحلام والأوهام ، وأيضا كان يدل بذلك على أنه لايفهم حقيقة السياسة البريطانية ، ولا السياسة فى مصر » (٤٥) •

فالسياسة الثابتة للحكومة البريطانية ، هى عقد الاتفاق مع حكومة مصرية تمثل الشعب ، ويصدق عليه برلمان منتخب انتخابا حرا ، وكان ذلك هو السبب فى سقوط وزارة محمد محمود ، ومجىء الوفد سنة ١٩٣٠ وهو ما جعل المعارضة تتساءل ، أو تحاول حل اللغز •• اذا كانت حكومة صدقى ونظامه عقبة فى سبيل التفاوض،

---

(٤٤) أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص ١٣١٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ •

(٤٥) ضياء الدين الريس : الدستور والاستقلال ج ١ ، ص ١٦٢ •

بنــاء على المبــدأ البريطانى •• فلماذا التأييد البريطانى لهــا ، ففى مقالة للأستاذ عبد الرحمن عزام بعنوان (الجلاء غاية لابد منها فماذا يؤخرها ؟) ••• يحل هــذا التنــاقض ، بأن الانجليز وان كانوا أعلنوا مبدأ سياستهم نظريا ، الا أنه لم يكن هنــاك مايدفعهم ، أو يضطرهم لتغيير الوضع القــائم •• فهو يخــدم أغراضهم من نواحى أخرى ، ويمكن لاستعمارهم ، فقــد انفردوا بحكم السودان •• فما هو الدافع اذن لعقــد المعــاهدة من جانب الانجليز ، ثم « هل يضمنون اذا عاد الوفــد ، أن يوافق على المعــــاهدة ويتنــازل عن مطالبــه بشــأن السودان ؟ » •• وربما كما يقول الــكاتب فى تفسيره لهذا اللغز » انه كانت هنــاك سياستان أو اتجاهان ، فى داخل الوزارة البريطانيــة ، فمستر هندرسون ، يريد عقد المعاهدة مع برلمان حر ، وحكومة دستورية ، ومستر مكدونالد لايريد هــذا البرلمان ، لايريد هذا البرلمان الحر ، ولا الحكومة الشرعية ، ولا يريد عقد المعــاهدة ، ويرى أن يستمر هــذا الوضع الشاذ ، لأنه هو الذى أقامه أو وافق على اقامته ، وهو يحقق أغراضه الاستعمارية » •• ولــكن مهما كان الأمر ، فان مبدأ الحكومة البريطانية ، قائم على مفاوضــة حكومة تمثل الشعب ، ومؤيدة ببرلمان منتخب انتخابا حرا (٤٦) .

واذا كنا قــد استعرضنا وجهات النظر المختلفة ، حول أساسيات المفاوضــة ، بين الحكومة المصرية والانجليزية مؤكدين أن نظام صدقى ، لفقده التأييد الشعبى ، كان هو العقبــة فى سبيل الوصول الى اتفاق مصرى بريطانى ، حول القضــية المصرية ، وهو ما تجاهله صدقى ، ولم يدركه الحزب الوطنى فلم يلبث نظــام صــدقى نفسه ، ان قدم الدليل

---

(٤٦) المرجع نفسه : ص ١٦٣ ، ١٦٤ .

القوى ، بعجزه التـــام — لافتقاده التأييـــد الشعبى — فى أن يخطو خطوة واحدة ، فى قضـــية الاستقلال الوطنى ، وذلك عندما ســـعى صـــدقى ، لمقـــابلة وزير الخارجيـــة البريطانية ، لاقناعه بما توهمه ، بقوة نظامه وقـــدرته على التفـــاوض ، وعقد معاهدة مع بريطانيا •• فلم تكن هذه المحاولة ، الا وهما وسرابا ، ودليلا عمليا ، قدمته حكومة صـــدقى على ضعفها وعجزها — لفقـــدها التأييد الشعبى — فى أن تكون طرفا صـــالحا ، فى مفاوضـــات مصرية انجليزية ، فلقـــد كان صـــدقى ، هو الساعى لاجراء المبـــاحثات مع بريطانيا ، للاستيثاق من رضاها عن نظامه ، واعترافها بأن حكومته ، جديرة بأن تتحدث عن مصر ، وان موقف المعارضة لم يحرمها هذا الاعتبار (٤٧) •

وربما رأى صدقى ، أن الظروف فى مصر ، قـــد تهيأت له للدخول فى مفاوضـــات مع الحكومة البريطانية ، لحل القضية المصرية ، وتحقيق انتصـــار سياسى ساحق على خصومه السياســـيين •• ففى ذلك الوقت حدث التصـــدع فى معسكر المعارضـــة •• فلقد حدث الانشقاق داخل الوفـــد ، حول فـــكرة الوزارة القومية ، اذ خرج منه القابلون لهـــذه الفكرة ، كما انفض الائتلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين (٤٨) ، فلقد أحس صـــدقى بالثقة التامة فى استقرار وزارته فى صيف ١٩٣٢ ، مما يسمح له أن يطالب بالتفاوض مع بريطانيا • فقد شرح للسير برسى لورين ، ان « وراءه الفلاح المصرى الحقيقى » ، وانه حافظ على القانون والنظام ، وواجه المشكلات الاقتصـــادية بشكل مرضى ، كما أنه يتمتع

---

(٤٧) عبد الرحمن الرافعى : فى المكاسب الثورة المصرية جـ ٢ ص١٦٨

(٤٨) عبد العظيم رمضان : الجيش المصرى فى السياسة ، ص٣٠٩ .

بالأغلبيــة البرلمانية ، لقد اعتقــد صدقى أنه أهل لأن يكون رئيســا لوزارة ، على قدم المساواة مع محمد محمود ، وسعد زغلول ومصطفى النحاس..كان أمله أن يصبح الرجل ، الذى يعود الى مصر بمعاهدة.. وأراد كذلك ، أن يبرهن بأن حكومته تتمتع برضا الحكومة الانجليزية(٤٩)

وكان صــدقى هو الساعى لهذه المحادثات فقــد طلب من حافظ عفيفى ، وزير مصر المفوض فى لنــدن ، أن يهيىء لمقــابلة مع وزير الخارجية البريطانية ، للتحدث معه فى امكانية استئناف المفاوضات .. ونجح فى تحقيق ذلك ، وتقرر أن يكون اللقاء فى جنيف يومى ٢١ ، ٢٢ سبتمبر ١٩٣٢ (٥٠) ، ولذلك هاجمت صحف المعارضة صدقى ، لسعيه لهذا اللقاء ، ووصفته بأنه « يستجدى الحكومة البريطانية » (٥١) .

وتمت المقــابلة فعلا فى الموعد المحدد ، فى جنيف بين اسماعيل صــدقى وجون سيمون ، بحضور حافظ عفيفى باشا ، والمستر ايدن الذى كان يشغل الوكيل البرلمــانى لوزارة الخارجيــة ، وكان موجودا بجنيف لحضور مؤتمر نزع السلاح ، والمستر رونالد السكرتير الخاص للسير جون سيمون (٥٢) .

على أية حال فهى لم تكن محادثات مجدية ، ولكنها كانت شــبه رسمية ، ولم تسفر عن نتيجة ايجابية (٥٣) .

---

(٤٩) عفاف لطفى السيد : تجربة مصر الليبرالية ، ص ٢٣٨ .

(٥٠) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٦٨ .

(٥١) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

(٥٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٧٥٨ .

(53) Berque., Jacques, Egypt imp erialism and rcuolt ulion, p 466.

فيبدأ صدقى مذكرته وحديثه مع السير جون سيمون ، وهو يعرض قضية استقلال بلاده ، بانتحال الأعذار لبريطانيا ، بعدم الاهتمام بالقضية المصرية ، فمذكرته ستكون مختصرة ، نظرا لضيق الوقت ، الذى يمكن أن يخصصه الوزير البريطانى ، « لحديث يكاد يكون عرضيا » ، فالقضية المصرية ، كما يقول صدقى ، بالنسبة لبريطانيا لاتتعدى ، غاية من شتى الغايات التى ترمى اليها •• « وأن الوقت غير مناسب للتفاوض ، فصدقى يدرك تماما أنه مع عدم استقرار الحالة السياسية والاقتصادية ، التى تسود العالم فى الوقت الحاضر ، وازاء المصاعب الحادة التى تواجهها الآن السياسة البريطانية ، فلا يكون من سداد الرأى ، طلب فتح المناقشة على الفور فى المسألة المصرية » (٥٤) •

وبعد كل هذه المعاذير لبريطانيا ، يطلب •• اذا سلم بمبدأ الدخول فى مفاوضات — باجراء محادثات شبه رسمية بين رئيس الحكومة المصرية ، والمندوب السامى ، تمهيدا للمفاوضات المقبلة ، حتى يقترب الطرفان بقدر الامكان من اليقين بالنجاح (٥٥) •

ويشرح صدقى بعد ذلك ، ضرورة استئناف المفاوضات بالنسبة لمصر ، ويجمل ذلك فى عدة أمور :

أولا •• استغلال المعارضة للحالة الراهنة ، واتخاذها دليلا على عدم الاستقرار السياسى ، مما يدعوها للشطط فى سياستها •

---

(٥٤) جمهورية مصر العربية : القضية المصرية ، ص ٤٥١ •
(٥٥) المصدر نفسه والصفحة •

ثانيا •• ان التأخير فى حل المسـائل المحتفظ بهـا ، فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، ينتج عنه فى كل لحظة ، بل وقد وقع فعـلا « مواقف يؤسف لها ، لا يكون من الميسور تفاديها ، الا باتباع سياسة رشـيدة حكيمة •• » فهنـاك من المصالح المـادية والأدبيـة ، ما لا تحتمل الابطاء •• فعدم عقد اتفاق مع بريطانيا ، ينص على استخدام نفوذها ، لدى الدول صـاحبة الامتيازات ، لحل هذه القضية ، يؤدى الى « استمرار حالة ، لم يعد لنا قبل على احتمالها » والغاء الامتيازات أمر ضرورى ، بالنسبة للتشريع المـالى ••• الخ ، وكذلك دخول مصر عصبة الأمم •

ثالثا •• رغبة صـدقى فى تتويج جهوده ونظامه ، بعقد الاتفاق ، فهو يرى من واجبه أن يتوج « هذا العمل ، بتركيز نظام البلاد ، وذلك بتحقيق الاتفاق المنشود » (٥٦) •

ويحاول صـدقى فى هـذا اللقاء ، أن يطمئن وزير الخارجيـة البريطانية ، بقوة نظامه واستقراره ، لازالة الشكوك الخاصة بعـدم صـلاحية النظام القائم ، « فمصر لا تخضع اليوم لنظـام دكتاتورى مفروض عليها ، قابل للزوال ، وهى ليست أيضا بالبلد ذى المظـاهر الدستورية • فقـد يحكها فى الواقع زمرة من الأفراد لا رقابة عليهم Oligarchia ، فلربما كان الحال كـذلك فى عهود أخـرى فمصر — لا تتمتع بدسـتور منسجم الأوضـاع فحسب ، بل أن حرية الرأى مكفولة تماما فى حدود القانون ، مادام لم تدع الى الخروج على النظام ، أو الاخلال بالأمن •• » (٥٧) •

---

(٥٦) المصدر نفسه : ص ٤٥٢ ، ٤٥٤ .

(٥٧) المصدر نفسه : ص ٤٥٣ ، ٤٥٤ .

وعلى نفس النهج ، يحاول صدقى اقناع بريطانيا ، بالتفاوض مع نظامه ، فقد سبق أن تفاوضت مع حكومات مصرية ، لم يكن لهـا من القوة والرسوخ ، ما للنظام الحاضر (٥٨) .

وفى حديث السير جون سيمون ، الذى بدأه بمجاملة صدقى ... اذ أوضح أنه يسر بريطانيا ، أن ترى امضاءه ممهورة على اتفاقية بين البلدين ... أوضح اعتماد صدقى على ثقة الملك !!... ثم تطرق الى المسألة المصرية ، وانه يجب اتخاذ اتفاقى على ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ كأساس للمفاوضة .. وان هناك مسائل انتهى البت فيها ، كانتهاء الاحتلال البريطانى ، التحالف بين البلدين ، المساعدة على الغاء الامتيازات العسكرية ، وقبول عضوية مصر فى عصبة الأمم (٥٩) . ولكن الحكومة البريطانية ، ترغب فى اعادة فتح موضوع المعسكرات للقوات البريطانية ، والاحتفاظ بادارة السودان .. وان الحكومة البريطانية سترضى مصر ازاء هاتين النقطتين (٦٠) .

فلم يسفر اللقاء بين صدقى وجون سيمون عن شىء ، سوى تراجع السياسة البريطانية فى المسألة العسكرية ، عن مفاوضات سنة ١٩٣٠ (٦١) .. ولكن كان موقف صدقى من محاولة التراجع العسكرى هذه ، بأن أعلن أن حكومته لن تقبل أى تراجع عن مشروع سنة ١٩٣٠ ، فى المسائل التى اكتسبتها مصر .. أما موضوع السودان ، فلا يزال بكرا ، يتطلب كل مناقشة حول الأساس المزمع ادخاله (٦٢) .

---

(٥٨) المصدر نفسه : ص ٤٥٣ .

(٥٩) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٧٥٩ .

(60) Jayid., op. cit., p 140.

(٦١) عبد العظيم رمضان : الجيش المصرى فى السياسة ، ص ٣١١

(٦٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٧٦٠ .

وطلب صــدقى فى نهــاية مذكرته ، نظرا « للتعليقات المغرضــة وللأخبار المتضــاربة ، التى تتناقلها بعض الدوائر ، بمناسبة استئناف المفاوضــات بين بريطانيــا العظمى ومصر ، فقد يكون من المرغوب فيه، اصدار بلاغ يطمئن المصريين ، ويزيل ما بنفوسهم من مخاوفهم » (٦٣)

على أية حال فقد قبل السير جون سيمون ، فــكرة المحــادثات التمهيدية ، شبه الرسمية بالقاهرة ••• ووعــد ببحث موضــوع فتح المبــاحثات مع حكومته (٦٤) • وظل صدقى ينتظر صدور البلاغ الرسمى من الحكومة البريطانيــة ، بالموافقة على مبدأ استئناف المفاوضات••• ولــكن دون جدوى ، فلم تصــدر الحكومة البريطانية ما كان يطلبــه صــدقى (٦٥) •• وهكذا كان مصير صدقى الفشل فى هذه النــاحية ، ويعلق الأستاذ شفيق غربال على ذلك بقوله « •• انه لم يمكن ولا يمكن ولن يمكن ، لمفــاوض مصرى كائنا من يكون ، أن يكسب شيئا لمصر ، وهو فى حرب فعليــــة مع غيره من المصريين •• رحم الله الوزارات الادارية ، لقــد كانت مسكينة ، ولــكنها كانت تعلم أنها مسكينة ، ولا تحاول أن تزعم أنهــا ليست كذلك ، ورحم الله مصر من المساكين ، الذين لا يعرفون أنهم مساكين !! » (٦٦) •

---

(٦٣) جمهورية مصر العربية : المصدر السابق ، ص ٤٥٤ •

(64) Zayid., op. cit., p. 140.

(٦٥) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ، ص ١٦٨ •

(٦٦) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانيــة ، ص ١٦٣ •

المصـــــادر

أولا .. وثائق غير منشورة :

١ ــ وثائق عابدين محفظة رقم ٣٧٧ المسألة المصرية .. دار الوثائق المركزية بالقلعة .

ثانيا .. وثائق رسمية منشورة :

١ ــ جمهورية مصر : القضـــية المصرية ١٨٨٢ ــ ١٩٥٤ .. المطبعـــة الأميرية ــ القاهرة ١٩٥٥ .

٢ ــ مضابط مجلس النواب ١٩٣١ ــ ١٩٣٢ ــ ١٩٣٤ .

٣ ــ مضابط مجلس الشيوخ يناير ١٩٣٣ .

ثالثا .. الدراسات العربية :

١ ــ أحمد شفيق .. حوليات مصر السياسية .. الحولية السابعـــة ١٩٣٠ الطبعة الأولى .. المطبعة الهندية .. القاهرة .

٢ ــ سامى أبو النور .. دور القصر فى الحيـــاة السياسية فى مصر ١٩٢٢ ــ ١٩٣٦ ــ الهيئة العامة للـــكتاب .. القاهرة ١٩٨٥ .

٣ ــ ضياء الدين الريس .. الدستور والاستقلال .. الجزء الأول ، مطبوعات الشعب .. القاهرة ١٩٧٥ .

٤ — عاصم الدسوقى الدكتور ، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ — ١٩٥٢ •• دار الثقافة الجديدة •• القاهرة ١٩٧٥ •

٥ — عبد الرحمن الرافعى •• فى أعقـــاب الثورة المصرية ، الجـــزء الثانى •• القاهرة •

٦ — عبد العظيم رمضان (الدكتور) الجيش المصرى فى السياســـة ١٨٨٢ — ١٩٣٦ •• القاهرة •

٧ — عبد العظيم رمضان (الدكتور) تطور الحركة الوطنية ١٩١٩ — — ١٩٣٦ ، دار الـــكاتب العربى •• القاهرة •

٨ — عفاف لطفى السيد (الدكتورة) تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢ — ١٩٣٦ •• القاهرة ١٩٨١ •

٩ — على الدين هلال (الدكتور) السياسة والحكم فى مصر قبل١٩٥٢ •• القاهرة ١٩٧٧ •

١٠— محمد شفيق غربال •• تاريخ المفاوضات المصرية البريطانيـــة ، الجزء الأول •• القاهرة ١٩٥٢ •

١١— مصطفى النحاس جبر ••• سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩١٤ — ١٩٣٦ رسالة دكتوراه غير منشورة •• جامعة القاهرة •